

Distr.: General
26 January 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الحادية والخمسون

٩-١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة

المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية

تقرير الأمين العام

موجز

قررت لجنة السكان والتنمية في مقرها ١٠١/٢٠١٧ (انظر E/2017/20) أن يكون موضوع دورتها الحادية والخمسين في عام ٢٠١٨ هو "المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية". وأُعد هذا التقرير للاسترشاد به في مداولات اللجنة في هذا الموضوع، في إطار عملية متابعة واستعراض اللجنة لفروع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤. ويرد في هذا التقرير تحليل لأحدث الاتجاهات في التوسع الحضري والهجرة الداخلية والحراك البشري والهجرة الدولية يستند أساساً إلى التقديرات والإسقاطات التي أعدتها شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. ويرد فيه أيضاً تقييم للعوامل التي تحفز نمو المدن، والعلاقة بين الهجرة والتنمية الاقتصادية. وبعد تقديم لمحة عامة عن السياسات الحالية في هذه المجالات المختلفة، يرد عرض للثغرات الحرجة على مستوى توافر البيانات والأدلة للاسترشاد بها في وضع السياسات. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.9/2018/1

120218 060218 18-01264 (A)



المحتويات

الصفحة

٣		أولا - مقدمة
٤		ثانيا - الاتجاهات في التوسع الحضري والهجرة الداخلية
١١		ثالثا - اتجاهات الهجرة الدولية
١٦		رابعا - الهجرة الدولية والتنمية: طريق ذو اتجاهين
١٧		خامسا - السياسات المتعلقة بالمدن المستدامة، والحراك البشري والهجرة الدولية
٢٢		سادسا - الثغرات في البيانات
٢٣		سابعا - توصيات

أولا - مقدمة

١ - المدن مراكز للنشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تتركز فيها نسبة متزايدة من سكان العالم وتجذب المهاجرين الداخليين والدوليين على حد سواء. وسيظل تنقل الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبين المستوطنات الحضرية المختلفة الأحجام، ومن بلد إلى آخر، يؤثر في توزيع السكان داخل الحدود الوطنية وغيرها.

٢ - وأقر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود عام ١٩٩٤ بأن التوسع الحضري والهجرة الداخلية، رغم ارتباطهما الوثيق بالتنمية، يمكن أن تكون لهما آثار سلبية إذا كان النمو الحضري جامحاً أو كان تركيز السكان مفرطاً في المدن الكبرى. وحددت الخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، خارطة طريق جديدة لجعل التوسع الحضري محركاً للنمو الاقتصادي المطرد والشامل والتنمية الاجتماعية والثقافية وحماية البيئة.

٣ - ومنذ اعتماد برنامج العمل، الذي يتضمن واحداً من أشمل النصوص المتفاوض عليها بشأن الهجرة الدولية حتى الآن، باتت مسألة الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية تكتسي أهمية متزايدة. وكان الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ أول اجتماع رفيع المستوى كرسه الجمعية العامة لهذا الموضوع. وأقر الإعلان المعتمد في الحوار الثاني الرفيع المستوى المعقود في عام ٢٠١٣ (انظر قرار الجمعية العامة ٤/٦٨) بأن التنقل البشري عامل رئيسي للتنمية المستدامة، الأمر الذي مهد الطريق لإدراج الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠).^(١)

٤ - وتشمل أهداف التنمية المستدامة عدة غايات متعلقة بالهجرة، تتصل إحداها بتيسير الهجرة وتنقل الأشخاص بشكل منظم ونظامي وآمن ومتسم بالمسؤولية، في حين أن خطة عمل أديس أبابا، المعتمدة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في عام ٢٠١٥، تتضمن توصيات عملية ترمي إلى تعزيز مساهمة الهجرة والتحويلات المالية في التنمية (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩). وفي عام ٢٠١٦، قررت الجمعية العامة وضع اتفاقين عالميين، أحدهما بشأن اللاجئين والآخر بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وسيتمتع كلاهما في عام ٢٠١٨ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧١).

٥ - ويرتبط كل من التوسع الحضري والهجرة الدولية ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية. فبينما تمر البلدان في معظمها بتحول اقتصادي وديمقراطي، فإنها تشهد انتقالاً مكثفاً للسكان من المناطق الريفية إلى المدن، فضلاً عن الهجرة بين المناطق الحضرية.

٦ - ويشجع التوسع الحضري التنمية من خلال اقتصادات التكتل والتخصص، والفعالية في تقديم الخدمات، وزيادة إنتاجية اليد العاملة. وعلى نفس المنوال، يمكن أن تكون الهجرة عبر الحدود محركاً للتنمية الاقتصادية في البلدان الأصلية وبلدان المقصد. غير أن تحقيق الآثار المفيدة للتوسع الحضري والهجرة الدولية والتخفيف من عواقبهما السلبية يتطلبان تنظيمًا سليماً وتدخلات ذكية على صعيد السياسة العامة.^(٢)

(١) سيعقد الحوار الثالث الرفيع المستوى في النصف الأول من عام ٢٠١٩.

(٢) Michael Clemens, "Migration is a form of development: the need for innovation to regulate migration for mutual benefit", Population Division, Department of Economic and Social Affairs, technical paper No. 2017/8 (New York, United Nations, 2017).

ثانياً - الاتجاهات في التوسع الحضري والهجرة الداخلية

٧ - تشير عملية التوسع الحضري أو "التحول الحضري" إلى انتقال السكان من حالة يكونون فيها مبعثرين في مستوطنات ريفية صغيرة، وتكون الزراعة فيها هي النشاط الاقتصادي المهيمن، إلى حالة يصبحون فيها مركزين في مستوطنات حضرية أكبر حجماً وأكثر كثافةً تتسم، في القرون الأخيرة، بميمنة الأنشطة الصناعية وأنشطة الخدمات. ولا يوجد تعريف عالمي واحد لمفهوم المستوطنة الحضرية. بل إن تعريف مصطلح "حضري"، حسبما تستخدمه المكاتب الإحصائية الوطنية، يختلف من بلد إلى آخر، وفي بعض الحالات، تغير بمرور الزمن داخل البلد الواحد. وقد تستند معايير تصنيف منطقة معينة على أنها حضرية إلى خاصية واحدة أو مجموعة من الخصائص، مثل عتبة الحد الأدنى للسكان، والكثافة السكانية، ونسبة القوى العاملة المستخدمة في القطاعات غير الزراعية، وتوافر المرافق الأساسية أو توافر خدمات التعليم والصحة والخدمات الأخرى. وتستند البيانات الواردة في هذا التقرير في الغالب إلى التعاريف الحضرية الوطنية، المستمدة عادة من التعدادات. وأدخلت تعديلات في بعض الحالات لوضع تعريف متسق للمستوطنات الحضرية داخل البلد الواحد على مر الزمن (انظر الإطار ١).

الإطار ١

تعريف المدن

كثيراً ما يُبلغ عن البيانات السكانية استناداً إلى المناطق الجغرافية التي تحددها الحدود الإدارية والتي لا تتطابق مع الأراضي الحضرية التي تعتمد معايير أخرى. ولذلك، فإن "المدينة في حد ذاتها"، التي تحددها الحدود الإدارية، قد لا تشمل مناطق الضواحي حيث يقسم جزء كبير من السكان الذين يعملون أو يدرسون في المدينة. وعلاوة على ذلك، في بعض الحالات، يمكن لمدينتين متجاورتين أو أكثر أن تشكل منطقة تمدن وحيدة وإن كانت كل واحدة منها تخضع لسلطة محلية مختلفة. واستُخدم مفهومان تكميليان لتحسين إمكانية مقارنة قياسات سكان المدينة بين البلدان وعلى مر الزمن. فيشير مفهوم "التجمع الحضري" إلى السكان الموجودين في نطاق الأراضي المتاخمة المأهولة حسب المستويات الحضرية من الكثافة السكانية. وتضم "المنطقة الحضرية" التجمع الحضري وما يحيط به من مناطق ذات كثافة استيطان أقل منه، وتكون روابطها الاقتصادية والاجتماعية مع المدينة متينة.

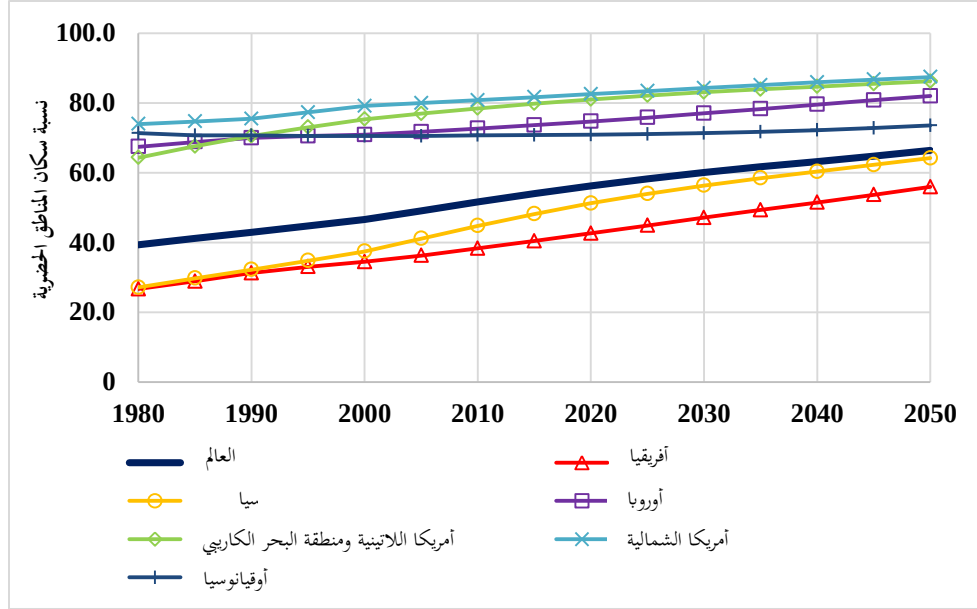
مستويات التوسع الحضري واتجاهاته

٨ - تتركز نسبة متزايدة من البشر في المستوطنات الحضرية. ويُتوقع أن ترتفع نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية من ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠٣٠ (انظر الشكل الأول). وفي عام ٢٠١٨، أصبحت منطقة أمريكا الشمالية هي الأولى من حيث التوسع الحضري على صعيد العالم، إذ يتركز ٨٢ في المائة من سكانها في مستوطنات حضرية، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٨١ في المائة)، ثم أوروبا (٧٤ في المائة). وعلى الرغم من أن أفريقيا وآسيا تسجلان حالياً أدنى مستويات التوسع الحضري، إذ يعيش ٤٢ في المائة و ٥٠ في المائة على التوالي من سكانهما في المناطق الحضرية، فإن التوسع الحضري في هاتين المنطقتين يسير حالياً بوتيرة أسرع من المناطق الأخرى. وبحلول عام ٢٠٣٠، يُتوقع أن تؤدي المستوطنات الحضرية ٤٧ في المائة من السكان في أفريقيا و ٥٦ في المائة في آسيا، و ٧١ في المائة في أوقيانوسيا، و ٧٧ في المائة في أوروبا وأكثر من ٨٠ في المائة

في الأمريكتين. ومن الآن وحتى عام ٢٠٥٠، من المرجح أن يزيد سكان المناطق الحضرية في أفريقيا ثلاثة مرات، وفي آسيا بنسبة ٦١ في المائة، بحيث أنه في عام ٢٠٥٠ سيتركز معظم سكان المناطق الحضرية في العالم في آسيا (٥٢ في المائة) وفي أفريقيا (٢١ في المائة).

الشكل الأول

نسبة مجموع السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية على صعيد العالم والمناطق، في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٥٠

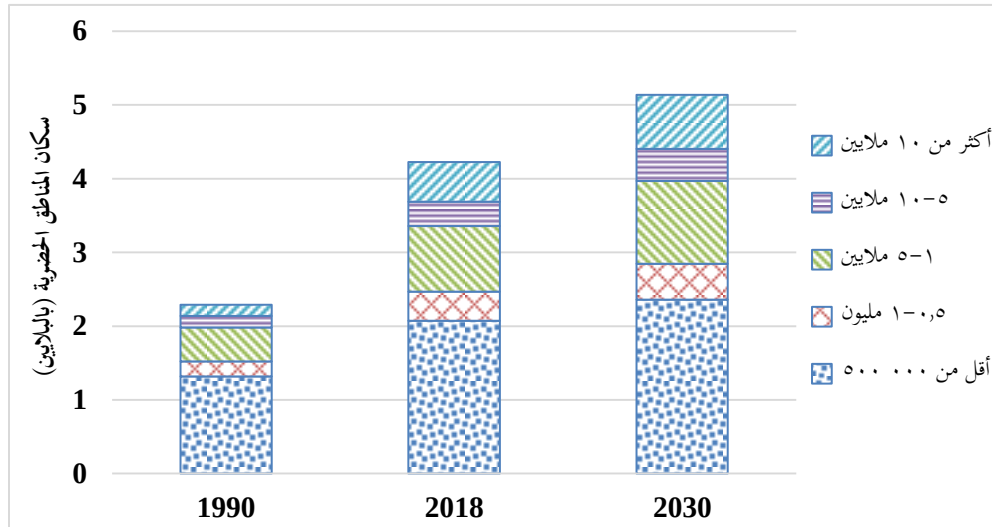


المصدر: الأمم المتحدة، توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام ٢٠١٤ (نيويورك، ٢٠١٤).

٩ - وتزامن النمو العالمي لسكان المناطق الحضرية مع زيادة عدد المدن، وفي كثير من الحالات، مع زيادة حجمها. وفي عام ١٩٩٠، وصفت ١٠ تجمعات حضرية بأنها "مدن ضخمة"، إذ يؤدي كل منها أكثر من ١٠ ملايين شخص. وشكلت تلك التجمعات معاً نسبة ٧ في المائة من مجموع سكان المناطق الحضرية في العالم. وبحلول عام ٢٠١٨، تؤدي ٣٣ مدينة ضخمة ١٣ في المائة من سكان المناطق الحضرية في العالم. وبحلول عام ٢٠٣٠، يُتوقع أن يزداد عدد المدن التي يفوق عدد سكانها ١٠ ملايين نسمة ليصل إلى ٤١ مدينة، وسيشكل ١٤ في المائة من سكان المناطق الحضرية في العالم في مدن ضخمة (الشكل الثاني).

الشكل الثاني

سكان المناطق الحضرية حسب فئة حجم المدينة في أعوام ١٩٩٠ و ٢٠١٨ و ٢٠٣٠



المصدر: الأمم المتحدة، توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام ٢٠١٤ (نيويورك، ٢٠١٤).

١٠ - وساهم نمو المدن بجميع أحجامها في نمو عدد سكان المناطق الحضرية. فقد تزايد عدد "المدن الكبرى"، أي التي يتراوح عدد سكانها بين ٥ و ١٠ ملايين شخص، بأكثر من الضعف ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٨، إذ ارتفع من ٢١ إلى ٤٩ مدينة، وتشير التوقعات إلى أن عدد المدن من هذا الصنف سوف يصل إلى ٦٣ مدينة في عام ٢٠٣٠. وارتفع بدرجة كبيرة أيضا عدد "المدن المتوسطة الحجم" التي يتراوح عدد سكانها بين مليون و ٥ ملايين شخص، والمدن الأصغر حجماً التي يقل عدد سكانها عن مليون شخص. ومع ذلك، فإن نسبة سكان المناطق الحضرية في العالم الذين يعيشون في مدن تضم أقل من مليون شخص من المتوقع أن تنخفض من ٥٨ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠٣٠، وفي المقابل ستزيد نسبة السكان الذين سيقومون في مدن أكبر.

مستويات الهجرة الداخلية واتجاهاتها

١١ - تُستمد البيانات الإحصائية عن الهجرة الداخلية من التعدادات والاستقصاءات التي توفر بيانات عن محل إقامة الأفراد في وقت معين، ومن النظم الإدارية التي تسجل التغييرات في محل الإقامة على مدى فترة زمنية معينة. وفي حين تقدّم تعدادات السكان معلومات مفيدة عن الهجرة الداخلية، فهي عموماً لا تسجل حالات العودة والتحرّكات اللاحقة خلال فترة مراقبة ما، ولذلك غالباً ما تُقلل من تقدير العدد الإجمالي لحالات تنقل المهاجرين. وفي غياب تعريف عالمي واحد وموحد للهجرة الداخلية، تتطلب المؤشرات القابلة للمقارنة دولياً وجود بعد زمني متسق لتغير محل الإقامة (بعد سنة واحدة أو خمس

سنوات أو منذ الولادة)، وبعد مكاني (تحركات عبر حدود الدول أو الولايات أو المقاطعات أو البلديات)^(٣).

١٢ - وتبين الدراسات الشاملة لعدة بلدان التي أجريت في الآونة الأخيرة^(٤) وجود تباينات كبيرة في مستويات الهجرة الداخلية بين البلدان، سواء داخل المناطق الجغرافية أو فيما بينها. ولدى قياس الهجرة الداخلية على مدى فترة سنة أو خمس سنوات، يتبين عموماً وجود مستويات عالية من الهجرة الداخلية في البلدان المرتفعة الدخل في أوقيانوسيا (أستراليا ونيوزيلندا) وأمريكا الشمالية وأوروبا الشمالية والغربية وشرق آسيا (جمهورية كوريا واليابان). وتنخفض الهجرة الداخلية عموماً في أوروبا الشرقية وفي جنوب وسط آسيا، وجنوب شرقها، وغربها. وهناك تباين كبير بين البلدان الواقعة في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى مر الزمن، كانت مستويات الهجرة الداخلية مستقرة أو متدنية منذ تسعينيات القرن الماضي، وشكلت الصين استثناء بارزاً.

١٣ - وللهجرة الداخلية أثرٌ على التوزيع المكاني للسكان هو الأكبر في البلدان التي تشهد مستويات متوسطة من الهجرة الداخلية والتي تعاني، في إطار عملية التوسع الحضري والتنمية، تفاوتات اقتصادية إقليمية كبيرة تحفز الهجرة^(٥). أما البلدان المرتفعة الدخل، التي تشهد تقدماً كبيراً عموماً في هذه العملية، فمعظم التحركات الداخلية فيها تحدث بين المناطق الحضرية^(٦).

دور الهجرة الداخلية في النمو الحضري

١٤ - يمكن أن ينتج النمو السكاني في المناطق الحضرية عن زيادة المواليد على الوفيات لدى سكان الحضر، وعن الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وعن إعادة تصنيف بلدات ريفية باعتبارها مناطق حضرية. وخلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، شكّلت زيادة المواليد على الوفيات لدى سكان الحضر نسبة ٦٢ في المائة من إجمالي النمو الحضري الذي حدث في البلدان النامية ككل، وشكّلت الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وإعادة تصنيف البلدات الريفية النسبة المتبقية البالغة ٣٨ في المائة^(٧). ومع ذلك، ففي بعض البلدان شكّل كل من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وإعادة تصنيف البلدات الريفية أكثر من نصف نسبة النمو الحضري، كما هو الحال في تايلند

(٣) Martin Bell and others, "Global trends in internal migration", in *Internal Migration in the Developed*

World: Are We Becoming Less Mobile? Tony Champion, Thomas Cooke and Ian Shuttleworth, eds.

(Routledge, New York, 2018).

(٤) Martin Bell and others, "Internal migration data around the world: assessing contemporary practice",

Martin Bell and others, "Global trends in internal migration", *Population, Space and Place*, vol. 21, No. 1 (January 2015), pp. 1-17; trends in internal migration"

(٥) Philip Rees and others, "The impact of internal migration on population redistribution: an international

comparison", *Population, Space and Place*, vol. 23, No. 6 (August 2017).

(٦) Hermanus Geyer, "Expanding the theoretical foundations of differential urbanization", *Tijdschrift voor*

Ronald Skeldon, *Economische en Sociale Geografie*, vol. 87, No. 1 (February 1996), pp. 44-59;

"Migration transitions revisited: their continued relevance for the development of migration theory",

Population, Space and Place, vol. 18, No. 2 (March/April 2012), pp. 154-166

(٧) Guy Stecklov, "The components of urban growth in developing countries" ورقة أعدت للأمم المتحدة،

٢٠٠٨.

والصين (٨٠ في المائة)، ورواندا (٧٩ في المائة)، وإندونيسيا (٦٨ في المائة) وناميبيا (٥٩ في المائة). وبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، يمكن أن تعزى نسبة ٥٧ إلى ٦٥ في المائة من نمو سكان الحضر في الصين إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية^(٨).

١٥ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي منطقة ذات مستوى عال من التحضر، أدت الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية دورا صغيرا في نمو المدن في السنوات الأخيرة، وكانت المحرك الرئيسي لتناقص سكان الريف. وفي هذه المنطقة، ساهمت الهجرة فيما بين المناطق الحضرية، ولا سيما من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة، في تركيز السكان الحضريين في عدد صغير نسبيا من المناطق الحضرية المكتظة بالسكان^(٩).

المدن والهجرة الدولية

١٦ - يصل عدد كبير من المهاجرين الدوليين ونسبة كبيرة منهم إلى مدن بلدان المقصد ويستقرون فيها. ويستقر كثير من المهاجرين في مناطق حضرية كبيرة أو "مدن عالمية" تكون بمثابة "بوابات للهجرة"؛ ويستقر آخرون في مدن لا تشكل بوابات للهجرة، ومدن تضم كليات، ومدن صغيرة، ومناطق ريفية، ولا سيما في أمريكا الشمالية وأوروبا. وتشير تقديرات حديثة إلى أن نحو خمس سكان العالم المولودين في الخارج سكنوا في مدن عالمية كبرى؛ وشكل المهاجرون الدوليون، في ١٨ مدينة من هذه المدن العالمية، ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من السكان^(١٠).

١٧ - وفي المناطق الحضرية الكبيرة في أنحاء العالم، تتجاوز نسبة المولودين في الخارج إلى مجموع السكان المتوسط العالمي البالغ ٣,٤ في المائة بمأش كبير. وأفادت دراسة حديثة^(١١) أن هناك ٢٢ منطقة حضرية كبيرة استضاف كل منها مليون نسمة من السكان المولودين في الخارج أو أكثر في عام ٢٠١٥. وفي المجموع، استضافت هذه المناطق الحضرية الكبيرة ما يقدر بنحو ٤٤ مليون مهاجر دولي يمثلون ١٨ في المائة من المجموع العالمي. واستضافت ١٨٠ مدينة أخرى بضعة آلاف إلى مليون من السكان المولودين في الخارج، وهو ما يشكل نحو ثلث سكان العالم المولودين في الخارج (٣٤ في المائة) في عام ٢٠١٥.

١٨ - وكشف تحليل لما عدده ٢٣ من مناطق المدن أن الهجرة الدولية يمكن أن تكون مساهما مهما في نمو المدن مثل زيادة المواليد على الوفيات (الزيادة الطبيعية) أو الهجرة الداخلية في أوساط معينة أو مساهما أكبر في نمو المدن مقارنة بزيادة المواليد على الوفيات أو الهجرة الداخلية^(١٢). وتعد برازيليا وماكاو،

(٨) انظر Yu Zhu, "The urban transition and beyond: facing new challenges of the mobility and settlement transitions in Asia", ورقة أعدت لاجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالمدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية، نيويورك، ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٩) Jorge Rodriguez, "Drivers of global trends in migration and urbanization: migration and cities in Latin America and the Caribbean", ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء، نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٠) Ayşe Çağlar, "Urban migration trends, challenges and opportunities in Europe" (December 2014), background paper prepared for International Organization for Migration (IOM), *World Migration Report 2015: Migrants and cities — new partnerships to manage mobility* (Geneva, 2015).

(١١) Marie Price, "Revisiting global immigrant gateways: hyper-diverse, established and emerging turnstiles of human settlement", ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء، نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٢) Mathias Lerch, "International migration and city growth", ورقة أعدت للأمم المتحدة، ٢٠١٧.

الصين، ومكسيكو ومينسك وجاكرتا وسنغافورة وواشنطن العاصمة وزيوريخ، سويسرا، من المدن التي ساهمت فيها الهجرة الدولية مساهمة كبيرة في النمو السكاني في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠.

٢٠ - ويقدم المهاجرون الدوليون مساهمات مهمة في سوق العمل ومباشرة الأعمال الحرة وعلى مستوى التنوع الثقافي في المجتمعات المضيفة. ومع ذلك، تطرح الهجرة أيضا تحديات أمام المدن، لا سيما في حال اقترانها بمستويات عالية من العزل المكاني وبانعدام الإدماج. وفي حين يصبح الأجانب عموما أكثر اندماجا مع مرور الوقت، يستمر بعض المهاجرين في العيش في مجتمعات منعزلة لسنوات عديدة عقب وصولهم إلى بلدان المقصد^(١٣).

أشكال الحراك الأخرى

٢٠ - تشمل أشكال الحراك الداخلي والدولي الأخرى التي تسهم في تشكيل المدن في الوقت الحاضر الهجرة العائدة والدائرية والتنقل ذهابا وإيابا والسياحة. ويعود الكثير من المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية بعد سنوات من الإقامة في الخارج. وبعضهم يفعل ذلك في مرحلة مبكرة من سن الشباب بعد مكوث بضع سنوات فقط في البلد المضيف، في حين يعود آخرون في مرحلة لاحقة من دورة الحياة، بما في ذلك بعد التقاعد من سوق العمل^(١٤). وفي بعض الحالات، يكون المهاجرون العائدون مدفوعين بالرغبة في الإقامة قرب أفراد الأسرة الذين يمكنهم تقديم الرعاية لهم في سن الشيخوخة أو السعي للحصول على رعاية مؤسسية ميسورة التكلفة. وتشير بعض الدراسات إلى أن المهاجرين من بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية في فترة السنوات العشر التي تلي هجرتهم مثلوا ٦ إلى ٨ في المائة من السكان البالغين في تلك البلدان. كما تشير تقديرات إلى أن نحو ثلث المهاجرين إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والدنمارك عادوا إلى بلدانهم الأصلية في غضون خمس سنوات من تاريخ وصولهم^(١٥).

٢١ - ويمكن وصف جزء مهم من حركات الانتقال إلى المدن بأنها دائرية، أي أنها تحركات متكررة للمهاجرين بين المناطق الأصلية والمناطق الحضرية. ويعزى ازدياد هذا الشكل من الحراك البشري جزئيا إلى انخفاض تكلفة النقل وتوافر الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة. وتحدث الهجرة الدائرية داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. ففي الصين، على سبيل المثال، يمكن اعتبار نسبة كبيرة من العمال المهاجرين مهاجرين دائريين. ويمكن للأسر المعيشية التي لديها مهاجرون دائريون أن تنوع نشاطها الاقتصادي بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، حيث تحقق مكاسب في المناطق الحضرية ذات الأجور المرتفعة وتنفق في المناطق الريفية الأقل تكلفة. وقد تؤدي الهجرة الدائرية أيضا إلى تخفيف الضغط على

(١٣) Richard Alba, "Immigrant residential contexts in North America and Western Europe: how segregated?" و "How unequal?"، و Michael White, "Migrant integration in cities: considerations for policy"، وقتان أعدتا لاجتماع فريق الخبراء، نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٤) Melanie Jolivet, Theodora Xenogiani and Jean-Christophe Dumont, "Measuring return migration: some preliminary findings in times of crisis"، ورقة أعدت للجنة الاقتصادية لأوروبا، مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، جنيف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(١٥) Agnieszka Fihel, paper prepared for the United Nations, 2017.

المناطق الحضرية لتوفير الخدمات والهياكل الأساسية للمهاجرين غير الدائمين. وتشمل الجوانب السلبية المحتملة للهجرة الدائرية انفصال الأسر والطبيعة غير النظامية للعمل المتاح للمهاجرين أو هشاشة ظروفه^(١٦).

٢٢ - ويمثل التنقل اليومي ذهابا وإيابا شكلا آخر من أشكال الحراك حيث تترتب عليه آثار على تخطيط المدن واستدامتها وبيئتها. ويعمل في المدن الكثير من الناس الذين يعيشون في الضواحي أو في المناطق الريفية المجاورة للمناطق الحضرية، على الرغم من الازدحام المروري والوقت الطويل المستغرق ذهابا وإيابا، اللذين يتم تكبدهما من أجل جني الفوائد التي يوفرها العيش في الضواحي. ولقرارات الأفراد والأسر عواقب تؤثر مجتمعة، في أمور منها الزحف الحضري العشوائي والاكتظاظ وتلوث الهواء. ويستدعي ازدياد أنماط التحضر المتشعبة تكييف الهياكل والمؤسسات الإدارية وتحسين التخطيط من أجل الاستدامة^(١٧).

٢٣ - وتزايد عدد الوافدين لغرض السياحة الدولية بسرعة في السنوات الأخيرة، ليصل إلى ما مجموعه ١,٢ بليون في عام ٢٠١٥. وتستتبع السياحة حراكا بشريا واسع النطاق وقصير الأمد، وغالبا ما يكون هذا الحراك نحو المناطق الحضرية الكبيرة. وتترتب على السياحة آثار اقتصادية كبيرة، إذ إنها تولد فرصة من بين إحدى عشرة فرصة عمل على الصعيد العالمي وتمثل ٧ في المائة من الصادرات في العالم^(١٨). وتستقطب صناعة السياحة أعدادا كبيرة من المهاجرين العاملين في مجال الضيافة والخدمات ذات الصلة. ومن خلال حفز أسعار العقارات، يمكن للسياحة الواسعة النطاق أن تدفع حركات الهجرة، بما في ذلك الهجرة الدائرية^(١٩).

(١٦) Graeme Hugo, "Urban migration trends, challenges, responses and policy in the Asia-Pacific" (December 2014), background paper prepared for IOM, *World Migration Report 2015*. متاح على الرابط التالي: www.iom.int/sites/default/files/WMR-2015-Background-Paper-GHugo.pdf

(١٧) United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), *World Cities Report 2016: Urbanization and Development — Emerging Futures* (Nairobi, 2016). متاح على الرابط التالي: <https://unhabitat.org/books/world-cities-report/>

(١٨) World Tourism Organization (UNWTO), "UNWTO tourism highlights, 2016 edition" (Madrid, 2016). متاح على الرابط التالي: <http://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284418145>؛ و UNWTO, "International tourist arrivals up 4% reach a record 1.2 billion in 2015", 18 January 2016. متاح على الرابط التالي: <http://media.unwto.org/press-release/2016-01-18/international-tourist-arrivals-4-reach-record-12-billion-2015>

(١٩) Ronald Skeldon, "International migration, internal migration, mobility and urbanization: towards more integrated approaches", ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء، نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

ثالثا - اتجاهات الهجرة الدولية

٢٤ - تُقاس أعداد المهاجرين الدوليين في وقت معين عموما بعدد الأشخاص المولودين في الخارج. وتشكل التعدادات السكانية وسجلات السكان المصدر الرئيسي الذي تُستقى منه المعلومات المتصلة بعدد المهاجرين الدوليين وخصائصهم (انظر الإطار ٢).

الإطار ٢

من هو المهاجر الدولي؟

المهاجر الدولي هو أي شخص يغيّر بلد إقامته المعتادة. والمهاجر الدولي "لفترة طويلة" هو الشخص الذي يقيم في بلد آخر لمدة لا تقل عن سنة، في حين أن المهاجر "لفترة قصيرة" هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد آخر غير بلد إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنة. وتشمل فئات حالات السماح بدخول المواطنين الأجانب قانونا، التعليم أو التدريب، والعمل، ولم شمل الأسر أو تأسيسها، والحق في حرية الإقامة أو التنقل؛ والاستقرار الطويل الأجل أو الدائم، والأسباب الإنسانية، وتسوية الوضع القانوني.

المصدر: توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.98.XVII.14).

الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين

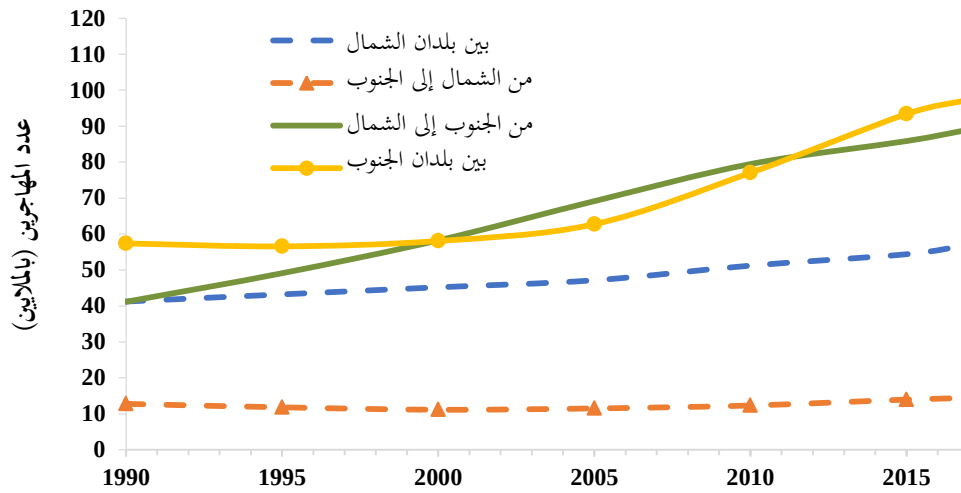
٢٥ - منذ عام ١٩٩٠، زاد عدد المهاجرين الدوليين في العالم بنحو ١٠٥ ملايين شخص، أي بنسبة ٦٩ في المائة، ليصل إلى ٢٥٨ مليون شخص في عام ٢٠١٧^(٢٠). وشكّل المهاجرون الدوليون في عام ٢٠١٧ نحو ٣,٤ في المائة من سكان العالم، مقابل ٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٠. وفي المناطق الأكثر نموا، التي يشار إليها أيضا باسم "الشمال"، ينتمي نحو ١٢ في المائة من السكان إلى فئة المهاجرين الدوليين، مقابل ٢ في المائة في المناطق الأقل نموا ("الجنوب").

٢٦ - وفي عام ٢٠١٧، كان حوالي ٣٨ في المائة من المهاجرين الدوليين في العالم مهاجرين وُلدوا في الجنوب وقيمون في بلد آخر في الجنوب ("المهاجرون بين بلدان الجنوب") (انظر الشكل الثالث). وتمثل ثاني أكبر فئة من المهاجرين الدوليين (٣٥ في المائة) في المهاجرين الذين وُلدوا في الجنوب ولكنهم يقيمون في الشمال ("المهاجرون من الجنوب إلى الشمال"). وُلد ٢١ في المائة من المهاجرين الدوليين في الشمال وقيمون في الشمال ("المهاجرون بين بلدان الشمال")، بينما ولد ٦ في المائة من المهاجرين الدوليين في الشمال ولكنهم يقيمون في الجنوب ("المهاجرون من الشمال إلى الجنوب").

(٢٠) يستند التحليل الوارد في هذا الفرع إلى "الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين: تنقيح عام ٢٠١٧"، قاعدة بيانات الأمم المتحدة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

الشكل الثالث

منشأ المهاجرين الدوليين ومقصدهم حسب المجموعة الإثنائية، ١٩٩٠-٢٠١٧



المصدر: "الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين: تنقيح عام ٢٠١٧"، قاعدة بيانات الأمم المتحدة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٧، شكّلت النساء ٤٨ في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين. وتفاوتت النسبة المئوية للمهاجرات من منطقة إلى أخرى، وتراوحت بين ٤٤ في المائة في الجنوب و ٥٢ في المائة في الشمال. ويعود الارتفاع النسبي لنسبة المهاجرات في أوروبا وأمريكا الشمالية (٥٢ في المائة) بالدرجة الأولى إلى أن المهاجرين الذين وصلوا قبل عدة عقود "يقيمون في نفس المكان لدى كبر سنهم"، بالإضافة إلى حقيقة أن النساء يُعَمَّرْنَ عادةً أطول من الرجال. ويعود انخفاض نسبة النساء في صفوف المهاجرين في الجنوب بالدرجة الأولى إلى الزيادة السريعة التي تشهدها حركات الهجرة المتجهة إلى غرب آسيا، التي يشكل الرجال معظم من يشاركون فيها.

٢٨ - وفي كل من الشمال والجنوب، ينتمي حوالي ٧٠ في المائة من جميع المهاجرين الدوليين إلى الفئة العمرية ٢٠-٥٩ عاماً. وفي الشمال، يفوق عدد المهاجرين الذين يبلغون من العمر ٦٠ عاماً أو أكثر ("المهاجرون المسنون") عدد المهاجرين الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ عاماً ("المهاجرون الشباب")، بينما يفوق عدد المهاجرين الشباب عدد المهاجرين المسنين في الجنوب. وفي الجنوب، ينتمي ٢١ في المائة من جميع المهاجرين الدوليين إلى فئة الشباب، ويزيد ذلك عن نسبة المهاجرين المسنين فيه (١٠ في المائة) بأكثر من الضعف. وفي المقابل، تفوق نسبة المهاجرين المسنين في الشمال (٢١ في المائة) نسبة المهاجرين الشباب فيه (٩ في المائة) بأكثر من الضعف.

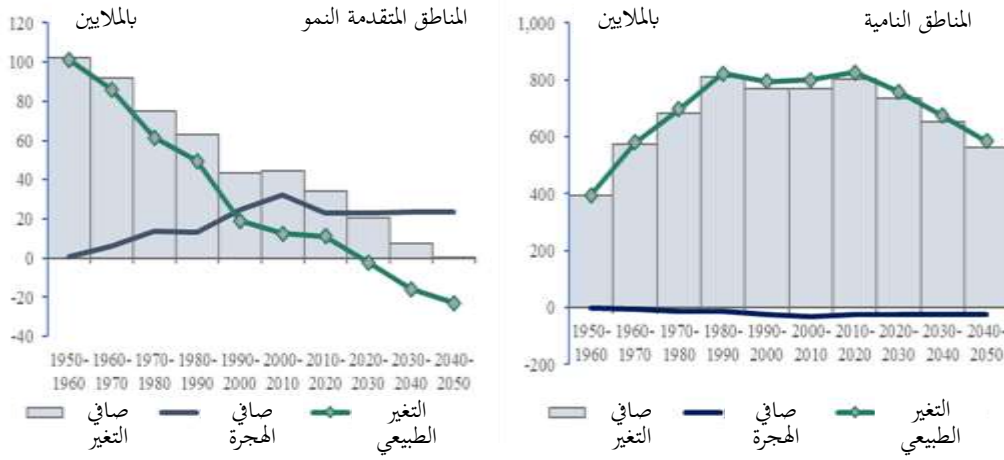
دور الهجرة الدولية في النمو السكاني وشيوخة السكان

٢٩ - منذ تسعينيات القرن الماضي، شكل صافي الهجرة المصدر الرئيسي للنمو السكاني في المناطق المتقدمة النمو (انظر الشكل الرابع). ويُتوقع أن يكون صافي الهجرة المحرك الوحيد للنمو السكاني في هذه المناطق بعد عام ٢٠٢٠. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيبدأ عدد السكان المتوقع للمناطق المتقدمة النمو في التراجع، إذ إن صافي تدفق المهاجرين لن يكون كافياً للتعويض عن زيادة عدد الوفيات فيها عن عدد

الولادات. وفي المقابل، يُتوقع أن يظل أثر الهجرة على النمو السكاني في المناطق النامية ضئيلاً جداً. وفي الواقع، فإن المستويات المرتفعة للخصوبة في المناطق النامية ستظل، على مدى عدة عقود قادمة، تقلل من دور صافي الهجرة في النمو السكاني، وعلى الرغم من كون قيمة هذا الصافي سلبية فإنها ضئيلة نسبياً.

الشكل الرابع

مساهمة زيادة المواليد على الوفيات (الزيادة الطبيعية) والفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة النازحة (صافي الهجرة) في التغير السكاني حسب المجموعة الإنمائية، من الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠ إلى الفترة ٢٠٤٠-٢٠٥٠



٣٠ - وأدت زيادة الوافدين على النازحين دوراً متوازناً نسبياً في وقف تناقص السكان في معظم البلدان المتقدمة النمو حتى الآن. ولكنه نظراً لأن معظم المهاجرين الدوليين يكونون ممن هم في سن العمل وقت انتقالهم، فإن استمرار الهجرة يمكن أن يسهم في إبطاء شيخوخة السكان وتأجيل تناقص السكان في البلدان المضيفة. وأدت الهجرة الدولية، الآتية من بلدان تشهد زيادة كبيرة للمواليد على الوفيات إلى جانب وجود سكان شباب، إلى ارتفاع نسبة الشيخوخة إلى حد ما في المواطن الأصليين^(٢١). وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الهجرة النازحة من البلدان النامية التي تشهد زيادة في حجم ونسبة السكان ممن هم في سن العمل يمكن أن يساعد في تخفيف الضغط السكاني على أسواق العمل ويساهم في النمو الاقتصادي من خلال التحويلات المالية واستثمارات المغتربين وعودتهم.

٣١ - ويمكن قياس أثر الهجرة على حجم وتركيب السكان بمقارنة نتائج "المتغير المتوسط" في إسقاطات الأمم المتحدة السكانية، القائم على فرضية استمرار مستويات صافي الهجرة المشهودة في الآونة الأخيرة خلال السنوات المقبلة، بـ "السيناريو الذي يبلغ فيه صافي الهجرة صفراً"، القائم على فرضية وجود أعداد متساوية بين المهاجرين الوافدين والنازحين اعتباراً من الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وفي ظل صافي هجرة صفري، يكون عدد سكان أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا أقل بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠٥٠ مقارنة بما سيكون عليه لو استمرت اتجاهات الهجرة الحالية. وفي أوروبا، سيبلغ هذا الفارق ٦ في المائة.

٣٢ - وسيؤدي استمرار صافي الهجرة على وتيرته الحالية أيضا إلى التخفيف من آثار تغير الهيكل العمري للسكان: ففي إطار السيناريو الذي يبلغ فيه صافي الهجرة صفرا، سيكون متوسط الأعمار في المناطق المتقدمة النمو أعلى بـ ١,٧ سنة في عام ٢٠٥٠ مقارنة بما سيكون عليه في إطار المتغير المتوسط. وبدون الهجرة الدولية، ستخفض نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٦٤ عاما انخفاضا كبيرا في أمريكا الشمالية (-١٦ في المائة) وأوقيانوسيا (-١٥ في المائة) وأوروبا (-٨ في المائة)، في حين أن معدل إعالة المسنين المتوقع في أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا سيرتفع من ٤ إلى ٦ أشخاص تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما أو أكثر لكل ١٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٦٤ عاما بحلول عام ٢٠٥٠.^(٢٢)

الهجرة غير النظامية

٣٣ - من الصعب التأكد من نطاق الهجرة غير النظامية، نظرا لطبيعتها. ومع أن الهجرة غير النظامية تحدث في جميع مناطق العالم، فإن الجهود المنهجية المبذولة لتقدير مستوياتها تقتصر في معظمها على أوروبا وأمريكا الشمالية.

٣٤ - وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كان عدد المهاجرين غير المرخص لهم بالإقامة في البلد يبلغ حوالي ١١,١ مليون شخص في عام ٢٠١٤، ويمثل هذا العدد حوالي ٢٥ في المائة من مجموع السكان المولودين في الخارج. وفي الاتحاد الأوروبي، كان عدد السكان الأجانب المقيمين بصورة غير نظامية يُقدَّر بما يتراوح بين ١,٩ مليون شخص و ٣,٨ ملايين شخص في عام ٢٠٠٨، ويمثل ذلك ما بين ٧ و ١٣ في المائة من مجموع السكان الأجانب^(٢٣). وتشير دراسة حديثة إلى تقديرات تتراوح بين ٢,٨ مليون و ٦ ملايين شخص ممن لا يتمتعون بوضع يسمح لهم بإقامة نظامية في عام ٢٠١٤.^(٢٤)

٣٥ - وغالبا ما يرتبط بالهجرة غير النظامية الاتجار بالبشر، وهو شكل من أشكال الاستغلال قد يتجلى في الاستغلال الجنسي أو العمل القسري أو الزواج القسري^(٢٥). وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، اكتشف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجود حوالي ٦٣ ٣٠٠ ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر في ١٠٦ بلدان وأقاليم مختلفة. وكان ٧٠ في المائة من الضحايا المكتشفين من الإناث^(٢٦). وارتفع نسبة الرجال من الضحايا المكتشفين من ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٤. يعكس جزئيا تزايد الوعي لدى واضعي السياسات والممارسين في مجال العدالة الجنائية بتنوع أشكال الاستغلال التي ينطوي عليها الاتجار.

(٢٢) *International Migration Report 2017: Highlights* (United Nations publication, Sales No. E.18.XIII.4).

(٢٣) European Commission, "Clandestino Project: final report", 2009، متاح على الرابط التالي: http://cordis.europa.eu/publication/rcn/12080_en.html.

(٢٤) Varun Aggarwal, Federica La China and Lucia Vaculova, "Irregular migration, refugees and informal labour markets in the EU: the rise of European sweatshops?" ورقة أعدت للمعهد الأوروبي للدراسات الآسيوية. متاح على الرابط التالي: www.eias.org/wp-content/uploads/2016/04/Irregular_Migration_Website-1.pdf.

(٢٥) البيانات المتعلقة بتهريب المهاجرين غير متوفرة على نحو كاف يسمح بإجراء تحليل شامل لها.

(٢٦) *Global Report on Trafficking in Persons 2016* (United Nations publication, Sales No. E.16.IV.6).

التشرد القسري

٣٦ - يشمل الأشخاص المشردون قسرا اللاجئين، وملتمسي اللجوء، والأشخاص الموجودين في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين، والأشخاص المشردين داخليا. وتعرف الاتفاقية الخاصة بمركز اللاجئين اللاجئ بأنه شخص ينتابه خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، ويقيم خارج بلد جنسيته ولا يستطيع العودة إليه. وفي أفريقيا، يُعتبر الأشخاص الفارون من النزاعات المسلحة والعنف أيضا لاجئين (انظر الإطار ٣). وقد يحصل الأشخاص الموجودون في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين على الحماية من الإعادة القسرية من خلال الحماية التكميلية أو الإنسانية أو غيرهما من أشكال الحماية المؤقتة. وملتمسو اللجوء هم أفراد لم يُفصل بعد في طلبهم الحصول على مركز اللاجئ. والأشخاص المشردون داخليا هم أشخاص اضطروا إلى مغادرة أماكن إقامتهم المعتادة بسبب نزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، دون أن يعبروا حدودا دولية.

الإطار ٣

من هو اللاجئ؟

تشير كلمة "اللاجئين" إلى الأشخاص المتمتعين بالحماية بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين والأشخاص الذين تشملهم أحكام اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩. ويُعتبر من اللاجئين أيضا الأشخاص الذين يقعون تحت ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

٣٧ - وفي نهاية عام ٢٠١٦، بلغ العدد الإجمالي للاجئين وملتمسي اللجوء في العالم ٢٦ مليونا، أي حوالي ١٠ في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين. وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من اللاجئين يعيشون في مخيمات في المناطق الريفية، فإن نحو ٦٠ في المائة من جميع اللاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يقيمون في مناطق حضرية^(٢٧).

٣٨ - وقد أدت الأزمات الطويلة الأمد والنزاعات المسلحة إلى زيادة حادة في عدد اللاجئين في العالم. وفي عام ٢٠١٦، كان أكثر من نصف مجموع اللاجئين من ثلاثة بلدان هي: أفغانستان والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان. ولا تزال الجمهورية العربية السورية، التي سُرد أكثر من نصف سكانها في الداخل أو في الخارج، البلد الذي يوجد به أكبر عدد من السكان المشردين قسرا في جميع أنحاء العالم، أي ما يقرب من ١٢ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، أجبرت أعمال العنف في ولاية

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Global trends: forced (٢٧) displacement in 2016", 19 June 2017.

راخين في ميانمار أكثر من ٦٢٠.٠٠٠ لاجئ من الروهنجيا على مغادرة ميانمار إلى بنغلاديش في الأشهر الثلاثة التي تلت اندلاع الأزمة^(٢٨).

٣٩ - ومعظم الأشخاص المشردين قسرا في العالم مشردون داخل بلدهم. وفي نهاية عام ٢٠١٦، كان ما يُقدَّر بحوالي ٤,٣ مليون شخص مشردين داخليا من جراء النزاع والعنف. وقد تضاعف هذا الرقم تقريبا منذ عام ٢٠٠٠^(٢٩).

العوامل البيئية وتغير المناخ

٤٠ - تتراوح الهجرة التي تحدث استجابة للعوامل البيئية أو لتغير المناخ ما بين التنقلات التدريجية لمواجهة التغير البيئي البطيء الظهور إلى التشريد الجماعي بسبب الكوارث المفاجئة. وعلى الرغم من عدم توافر أرقام موثوقة، فإنه يُعتقد أن معظم حالات الهجرة المتصلة بالبيئة والمناخ تحدث على مسافات قصيرة نسبيا، ونادرا ما تشمل تنقلات عبر الحدود^(٣٠). ومع أن العديد من ضحايا الكوارث يقدرعون على العودة إلى ديارهم في غضون فترة قصيرة نسبيا، فإنهم يعيشون، في بعض الحالات، في حالات تشرد يطول أمدها أو يحتاجون إلى إعادة توطينهم في مكان آخر بصفة دائمة.

٤١ - وفي حين أن العوامل البيئية قد تكون عوامل هامة تدفع إلى الهجرة والتشرد، فإن من الصعب فصلها عن دوافع الهجرة الأخرى، بما في ذلك العوامل السياسية والاقتصادية والإنسانية. ونظرا لأنه من المرجح أن ترتفع وتيرة وشدة الأخطار المتصلة بتغير المناخ وتدهور البيئة، فقد يصبح التشرد الناجم عن الكوارث أكثر انتشارا في المستقبل.

رابعا - الهجرة الدولية والتنمية: طريق ذو اتجاهين

٤٢ - يمكن اعتبار الهجرة والتنمية وجهين لعملة واحدة. وتشير البحوث الاقتصادية إلى أن التنمية تفضي إلى الهجرة، وعلى نفس المنوال، تسهم الهجرة في التنمية^(٣١).

٤٣ - وتاريخيا، كانت التنمية الاقتصادية تقترن عادة بمعدلات هجرة أعلى^(٣٢). فمع تطور البلدان، تميل معدلات الهجرة إلى الارتفاع قبل أن تأخذ في الانخفاض. وقد تبين أن معدلات الهجرة في البلدان المتوسطة الدخل هي ثلاث أمثال معدلات الهجرة في البلدان المنخفضة الدخل. وعلاوة على ذلك، فإن الهجرة في البلدان النامية التي هي في المراحل المبكرة أو المتوسطة من التحول الديمغرافي يحفزها وجود أعداد كبيرة من الشباب المتعلمين تعليما جيدا نسبيا ممن يدخلون سوق العمل.

(٢٨) UNHCR, "Rohingya emergency", متاح على الرابط التالي: <http://www.unhcr.org/en-us/rohingya-emergency.html>.

(٢٩) Internal Displacement Monitoring Centre, "Global report on internal displacement", May 2017. متاح على الرابط التالي: <http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2017/>.

(٣٠) United Kingdom, Government Office for Science, *Migration and Global Environmental Change: Future Challenges and Opportunities*, final project report (London, 2011).

(٣١) يستند هذا القسم إلى حد كبير إلى Michael Clemens, "Migration is a form of development".

(٣٢) Hein de Haas, "Turning the tide? Why development will not stop migration", *Development and Change*, vol. 38, No. 5 (September 2007), pp. 819-841.

٤٤ - ويمكن للهجرة أيضا أن تدفع التنمية الاقتصادية من خلال زيادة إنتاجية اليد العاملة. وتشير البحوث إلى أن الهجرة ترفع كثيرا من عائد العمل للعاملين الأقل مهارة ومن عائد التعليم لمن هم أكثر مهارة، مما يؤدي إلى انتشار الملايين من المهاجرين وأسرهم من براثن الفقر.

٤٥ - ويظل هناك على نطاق واسع قلق من أن هجرة العمالة الماهرة تسبب ضررا اقتصاديا صافيا للبلدان الأصلية للمهاجرين الدوليين جراء ما تفقده هذه البلدان من رأس مال بشري. وفي حين أن الحركات الضخمة لنزوح العمال المهرة إلى الخارج تمثل بالفعل خسارة للبلدان الأصلية ويمكن أن تؤثر على مستوى تقديم الخدمات في هذه البلدان، كما هو الحال عند نزوح الممرضين والمعلمين، فليس ثمة أدلة كافية على أن تدابير السياسة العامة التي تهدف إلى تقييد هجرة العمال المهرة، من قبيل القيود المفروضة على الهجرة أو الضرائب، قد أدت إلى زيادة عدد العمال المهرة أو إلى تحسين مستوى تقديم الخدمات أو تعزيز نتائج التنمية في البلدان النامية.

٤٦ - وفيما يتعلق بالأثر المحتمل للهجرة الدولية على أوجه التفاوت في بلدان المقصد، تشير البحوث إلى أن مستويات الهجرة حتى وإن كانت مرتفعة كانت لها آثار محدودة على الأجور وفرص العمل المتاحة للسلوك المولودين في البلد. غير أنه تبين أن التدفقات المفاجئة للمهاجرين ذوي المهارات المتدنية تؤدي إلى نزوح العمال المحليين ذوي المهارات المتدنية في الأجل القصير وفي البلدان التي توجد فيها أسواق عمل جامدة.

٤٧ - وعلى الرغم من الفوائد الواضحة للهجرة على التنمية، فإنها ليست بالضرورة مفيدة لجميع فئات الناس. فالتنمية غالبا ما تكون عملية متفاوتة، تنتج درجة من الاضطراب والضغط. وينبغي تقديم الدعم بشكل مناسب إلى الأشخاص المتضررين الذين يتحملون وطأة هذه التغييرات.

٤٨ - وباختصار، تشير البحوث الاقتصادية إلى أن الهجرة العالمية هي محرك قوي للتنمية الاقتصادية، ولكن فوائدها لا تتوزع بالتساوي بين الأفراد أو البلدان. ويتطلب تعظيم فوائد الهجرة الدولية وتقاسمها تنظيمًا مناسبًا وسياسات مناسبة لمنع ومعالجة المشاكل التي يطرحها الطابع غير الرسمي لأسواق العمل، وصيانة معايير العمل، وتجنب الضغط على الخدمات الاجتماعية، ومعالجة الشواغل المتعلقة بالأمن القومي. ومع ذلك، فمن خلال اتخاذ التدابير المناسبة، يمكن للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية أن تدعم بالفعل الازدهار العالمي.

خامسا - السياسات المتعلقة بالمدن المستدامة، والحراك البشري والهجرة الدولية^(٣٣)

٤٩ - يتضمن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عدة إجراءات يتعين اتخاذها فيما يتعلق بالتحضر، فضلا عن الهجرة الداخلية والدولية. وأعطت خطة عام ٢٠٣٠ مزيدا من الأهمية لدور التحضر والهجرة الدولية في التنمية المستدامة. ويوفر إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين توجيهات هامة للدول الأعضاء في إطار التصدي لتحديات حركات النزوح الكبيرة للاجئين والمهاجرين.

(٣٣) مالم يشير إلى خلاف ذلك، استمدت البيانات الواردة في هذا الفرع من قاعدة بيانات الأمم المتحدة للسياسات السكانية في العالم (٢٠١٦).

التوزيع المكاني

٥٠ - تشمل التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة المتصلة بالتوزيع المكاني للسكان التحضر السريع، والزحف الحضري العشوائي، وتركز السكان في المراكز الحضرية الكبيرة، والهجرة الريفية، ونزوح السكان، والتشريد الداخلي. ويعتبر الفقر ومحدودية فرص الحصول على التعليم وفرص العمل داخل المزارع وخارجها في المناطق الريفية من العوامل الرئيسية التي تدفع الناس إلى الانتقال إلى المناطق الحضرية.

٥١ - وبحلول عام ٢٠١٥، كانت أربع حكومات من بين كل خمس حكومات في العالم قد نفذت سياسات أو استراتيجيات لإدارة التوزيع المكاني للسكان، في حين كان لدى ٧٢ في المائة من الحكومات سياسات للحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية^(٣٤). وشجع حوالي ٧٥ في المائة من الحكومات استراتيجيات للتنمية الريفية بهدف تقليل ضغوط الهجرة. وكانت ٣٩ في المائة من الحكومات قد اعتمدت سياسات لا مركزية لنقل السكان من المراكز الحضرية الكبيرة إلى المناطق الحضرية الأصغر أو الضواحي أو المناطق الريفية، في حين كانت ٢١ في المائة من الحكومات تسعى إلى نقل السكان من المناطق الهشة بيئياً.

التحضر المستدام

٥٢ - إن حسن إدارة التحضر بإمكانه تحسين فرص حصول السكان على التعليم والرعاية الصحية والسكن، وزيادة إنتاجيتهم، وتوسيع الفرص المتاحة لهم. غير أن التحضر السريع والجامح يمثل تحديات أمام التخطيط الحضري المستدام، بما في ذلك من حيث إدارة الأحياء الفقيرة وتوفير الخدمات الأساسية. ومن أجل جني فوائد اقتصادات التكتل مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار البيئية وغيرها من الآثار السلبية للنمو الحضري، تحتاج الحكومات إلى اعتماد استراتيجيات للتخطيط للنمو الحضري في المستقبل.

٥٣ - وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت ٧٢ في المائة من الحكومات في العالم تدابير على صعيد السياسة العامة ترمي إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة في النقل والمباني، ولكن ٢٨ في المائة من الحكومات فقط هي التي لديها أنظمة بيئية صارمة للصناعات الموجودة داخل المراكز الحضرية الكبيرة أو المحيطة بها. وكان تحسين نظم إدارة النفايات الصلبة التدبير الأكثر شيوعاً، الذي اعتمدته ٨٨ في المائة من الحكومات في المناطق الأكثر نمواً و ٨٦ في المائة من الحكومات في المناطق الأقل نمواً خلال السنوات الخمس الماضية. وقد اعتمدت ثلاثة أرباع الحكومات تدابير لتأمين الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، في حين شجعت ٨١ في المائة من الحكومات ضمان حياة الأراضي وتوفير مساكن ملائمة لفقراء الحضر. بيد أنه تبين هناك افتقار للتدابير الملموسة لتحسين ظروف معيشة فقراء الحضر من جانب البلدان النامية ذات النسب المرتفعة من سكان الأحياء الفقيرة والمعدلات الأسرع للتحضر، ولا سيما في أفريقيا^(٣٥).

٥٤ - وينبغي لسياسات التحضر أن تأخذ في الاعتبار الصلة الوثيقة بين الهجرة والتحضر. وينبغي للسياسات الرامية إلى إدماج المقيمين الأجانب أن تراعي أن معظم المهاجرين يميلون إلى الاستقرار في المدن التي

(٣٤) United Nations, "Policies on spatial distribution and urbanization: data booklet", 2016

(٣٥) المرجع نفسه.

هي بوابات للهجرة وفي المناطق الحضرية الكبرى. وتعترف سلطات المدن أكثر فأكثر بالدور الذي يؤديه المهاجرون في مجتمعاتها، وتسعى إلى تضمين سياساتها وبرامجها مسألة إدماج المقيمين الأجانب^(٣٦).

دور المدن في إدارة الهجرة

٥٥ - في حين أن السلطات الوطنية مسؤولة عن تنظيم دخول الرعايا الأجانب وإقامتهم وعملهم، فإن حكومات المدن، في واقع الممارسة العملية، تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلال الذاتي في توطين المهاجرين وإدماجهم.

٥٦ - وبالنظر إلى أن دوافع الهجرة وآثارها تلمس أكثر على المستوى المحلي، سواء كان ذلك من حيث سوق العمل أو التركيبة الديمغرافية أو تقديم الخدمات، فإن للمدن والحكومات المحلية أدواراً هامة تؤديها في إدارة الهجرة. وتسعى عدة مبادرات حديثة، بما فيها تلك التي تنفذها المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية، إلى تعزيز البعد المحلي في برامج الهجرة والتنمية^(٣٧). وفي المنتدى الرابع لرؤساء البلديات بشأن التنقل والهجرة والتنمية، الذي عُقد في برلين في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، حضر أكثر من ١٥٠ من رؤساء البلديات من جميع أنحاء العالم، إلى جانب ممثلين للحكومات المحلية والوطنية والإقليمية والمنظمات الدولية والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني، وناقشوا الدور الحاسم الذي تؤديه المدن في تنظيم الحراك البشري^(٣٨).

سياسات الهجرة

٥٧ - في عام ٢٠١٥، كان لدى ٧٥ في المائة من جميع الحكومات على الصعيد العالمي سياسات للحفاظ على مستواها الحالي من الهجرة أو لم يكن لديها سياسات للتأثير عليها. وكان لدى ١٣ في المائة من الحكومات سياسات لخفض مستوى الهجرة، وكان لدى ١٢ في المائة سياسات لرفعه. ومنذ منتصف التسعينيات، انخفضت نسبة الحكومات التي لديها سياسات لخفض الهجرة، في حين ارتفعت النسبة المثوية للحكومات التي لديها سياسات لرفع مستويات الهجرة. وكان من الأرجح أن يكون للحكومات في المناطق الأكثر نمواً سياسات لرفع الهجرة بدلاً من خفضها، في حين أن العكس صحيح في المناطق الأقل نمواً.

٥٨ - وأبدت الحكومات اهتماماً متزايداً بجذب العمال المهرة من الخارج. ففي عام ٢٠١٥، اعتمدت ٤٤ في المائة من البلدان التي يتوفر بشأنها بيانات سياسات لرفع مستوى هجرة العمال ذوي المهارات العالية، واعتمدت ٤ في المائة منها سياسات تهدف إلى خفضه، في حين كانت النسبة المتبقية البالغة ٥٢ في المائة إما لديها سياسات تهدف إلى الحفاظ على المستويات الحالية أو ليس لديها سياسات في هذا الصدد. وتضاعفت النسبة المثوية للحكومات التي لديها سياسات لرفع مستوى هجرة العمال ذوي المهارات العالية من ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٤ في المائة في عام ٢٠١٥.

(٣٦) Summary report of the New York City global mayors summit on migration and refugee policy and practice, (٣٦)

New York, 18 and 19 September 2017, in Concordia, "Annual summit report", pp. 92-101

.https://uploads.concordia.net/2017/10/16163130/2017ConcordiaAnnualSummitReport.pdf

(٣٧) انظر: www.migration4development.org/en/content/about-jmndi

(٣٨) انظر: www.unitar.org/mayoral-forum-mobility-migration-and-development-berlin

٥٩ - ويتمثل الأساس المنطقي المهيمن في السياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة في اعتبارات سوق العمل. ففي عام ٢٠١٥، حددت ٦٨ في المائة من الحكومات تلبية طلبات سوق العمل باعتبارها السبب الرئيسي وراء سياسة الهجرة لديها. واعتبرت نسبة كبيرة من الحكومات (٤٦ في المائة) سياساتها المتعلقة بالهجرة أداة لحماية فرص العمل لمواطنيها، في حين اتبعت ١٣ في المائة من الحكومات سياساتها المتعلقة بالهجرة لمواجهة تراجع السكان واتبعها ١٥ في المائة الحكومات لمعالجة مشكلة شيخوخة السكان.

سياسات الهجرة

٦٠ - تولّد الهجرة فرصا وتحديات أمام البلدان المرسلّة، لا سيما في المناطق النامية. وفي عام ٢٠١٥، سجل أن معظم الحكومات ليست لديها سياسة واضحة بشأن الهجرة (٣٦ في المائة) أو تسعى إلى الحفاظ على مستوياتها الحالية (٢٣ في المائة). وسعت ٩ في المائة من الحكومات فقط إلى رفع مستوى هجرة مواطنيها، في حين أن ٣٢ في المائة من الحكومات كانت لديها سياسات لخفضه.

تدابير الحكومات للتصدي للهجرة غير النظامية

٦١ - إن المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي معرضون بوجه خاص للتمييز والاستغلال والإيذاء، وهم عرضة لأن يصبحوا ضحايا للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وتتضمن كل من خطة عام ٢٠٣٠ وإعلان نيويورك التزامات ترمي إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وأخذت الحكومات أكثر فأكثر تتصدى للهجرة غير النظامية من خلال إصلاح قوانين الهجرة الخاصة بها، وتشجيع عودة المهاجرين غير النظاميين، وتنفيذ برامج تسوية أوضاع المهاجرين.

٦٢ - وفي عام ٢٠١٥، قام ١٣٧ بلدا، من أصل ١٧٧ بلدا تتوفر لديها معلومات عن تدابير السياسة العامة الرامية إلى التصدي للهجرة غير النظامية، بفرض عقوبات على أرباب عمل المهاجرين ممن هم في وضع غير نظامي، ولجأ ١٧٥ بلدا إلى فرض الغرامات على المهاجرين ممن هم في وضع غير نظامي أو إلى احتجازهم أو ترحيلهم، ويسر ٦٠ بلدا تسوية وضعهم القانوني من خلال خطط محددة أو شروط محددة.

٦٣ - وفي حين زاد عدد البلدان التي لديها تشريعات تُجرّم الاتجار بالأشخاص من ٣٣ بلدا في عام ٢٠٠٣ إلى ١٥٨ بلدا في عام ٢٠١٦، فإن التقدم المحرز في تنفيذ هذه القوانين لا يزال متفاوتا. فالكثير من البلدان، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم تضع بعد أطرا وطنية لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته. ويلزم تسخير التعاون الدولي وإجراء تحقيقات مشتركة من أجل الكشف عن حالات الاتجار بالأشخاص عبر الحدود ومقاضاة مرتكبيها. وينبغي منح ضحايا الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والأطفال، الحماية والمساعدة.

السياسات المتعلقة باللاجئين

٦٤ - يتطلب الاستجابة لاحتياجات اللاجئين الطويلة الأجل تحديد الحلول الدائمة المناسبة. ويمكن تشجيع العودة الطوعية إلى الوطن، وهي الحل الأكثر شيوعا، من خلال زيارات الاستكشاف، والتعليم، والمساعدة القانونية، ولم شمل الأسر، إلى جانب البرامج الإنمائية في مناطق العائدين التي تعطي الأولوية للرعاية الصحية والبنية الأساسية. وقد تشمل التدابير الرامية إلى تعزيز الاندماج المحلي منح اللاجئين حرية التنقل وإمكانية الوصول إلى سوق العمل وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ويمكن تيسير إعادة

توطين اللاجئين بنجاح في بلدان ثالثة عن طريق توفير التوجيه الثقافي والتدريب اللغوي والمهني، وإتاحة إمكانية الحصول على التعليم والعمل.

٦٥ - وفي عام ٢٠١٢، أطلقت مبادرة نansen لمعالجة الثغرات في الحماية بالنسبة للمهاجرين الدوليين الذين شردتهم الكوارث الطبيعية. وفي عام ٢٠١٥، أقرت ١٠٩ وفود حكومية "خطة حماية المشردين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ"^(٣٩). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أنشأ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الحادية والعشرين فرقة عمل معنية بالتشرد من أجل إعداد توصيات بشأن إيجاد نهج متكاملة لتفادي التشرد المرتبط بالآثار الضارة لتغير المناخ والتقليل منه إلى أدنى حد ومعالجته.

إدماج المهاجرين واستيعابهم

٦٦ - في إعلان نيويورك، أدانت الدول الأعضاء أعمال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد اللاجئين والمهاجرين. كما التزمت بتوفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان الواجبة لجميع اللاجئين والمهاجرين وتغيير المفاهيم والمواقف السلبية تجاه اللاجئين والمهاجرين.

٦٧ - ويمكن أن يؤدي الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعدالة والتدريب اللغوي إلى تعزيز إدماج المهاجرين والمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع. وفي عام ٢٠١٥، كان لدى ٥٢ في المائة من جميع البلدان سياسات لحماية المقيمين الأجانب من التمييز، وقدمت ٣٧ في المائة من البلدان تدريباً على المهارات اللغوية للمهاجرين، بينما سهلت ٣٦ في المائة من البلدان نقل المؤهلات المهنية.

مشاركة المغتربين

٦٨ - تشجع الحكومات أكثر فأكثر المشاركة النشطة لمجتمعات المغتربين في عملية التنمية في البلد الأصلي. وقد نفذ العديد من البلدان سياسات لتشجيع استثمارات المغتربين وتيسير التحويلات المالية. وتدعو كل من أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا إلى خفض تكاليف التحويلات المالية.

٦٩ - وعلى الصعيد العالمي، وضعت ٤٢ في المائة من البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات تدبيراً أو أكثر من تدابير السياسة العامة لتشجيع استثمارات المغتربين. وكان لدى ٢٦ في المائة من الحكومات سياسات لتقليل تكاليف التحويلات، وكانت ٢١ في المائة من البلدان تقدم إعفاءات أو تخفيضات ضريبية لمغتربيها، وكانت ٢١ في المائة من البلدان توفر للمغتربين شروطاً تفضيلية في منح الائتمانات أو إصدار التراخيص.

(٣٩) انظر: <https://nanseninitiative.org/wp-content/uploads/2015/02/PROTECTION-AGENDA-VOLUME-1.pdf>.

سادسا - الثغرات في البيانات

٧٠ - يسلّم بأن اتخاذ القرارات استنادا على الأدلة أساس للإدارة الرشيدة وكفاءة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. فلا بد من توافر بيانات سكانية وجيهة ودقيقة وحسنة التوقيت ومصنفة حسب السن ونوع الجنس والموقع الجغرافي والوضع من حيث الهجرة، ضمن جملة أمور، لغرض التخطيط واتخاذ القرار، بما يميّن الحكومات من توقع الاحتياجات وتحديد آثار السياسات العامة والتأكد من وتيرة التقدم.

٧١ - وفي ضوء ما للمدن من أهمية محورية في الهجرة والتنقل، لا بد من توافر بيانات منهجية لاكتساب فهم أفضل لأنماط الهجرة إلى المدن ومنها، وصلاتها بالمواطن الأصلية. ومصادر البيانات الجديدة، وأهمها الصور الساتلية بالاستشعار عن بعد، تتيح إمكانيات مدهشة لفهم أثر المدن وكيفية تطوره على مر الزمن. وعلاوة على ذلك، يمكن لمصادر "البيانات الضخمة"، مثل إشارات الهاتف الخليوي، أن تسلط الضوء على تنقل الناس في المدن وحولها، ويمكن أن يوفر ذلك معلومات مفيدة لمخططي المدن. ويتعين على الحكومات أن تضع سياسات ومبادئ توجيهية للوصول إلى هذه المصادر الجديدة للبيانات واستخدامها، بما في ذلك ضمانات الخصوصية والسرية.

٧٢ - وهناك مبادرات أخرى ترمي إلى زيادة إمكانية مقارنة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المناطق الحضرية بين البلدان، إذ تشمل توصيات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والوكالات الأخرى المتعاونة على وضع مؤشرات الهدف ١١ اعتماد مفهوم "الامتداد الحضري" باعتباره مفهوما إحصائيا لتعيين حدود المدن والتجمعات الحضرية وقياسها، وإعداد عينات وطنية للمدن، واعتماد منهاج متكامل لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالتحضر المستدام^(٤٠).

٧٣ - وينبغي تعزيز النظم التقليدية لجمع البيانات المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك التعدادات والاستقصاءات والسجلات الإدارية. ولا بد من تعاريف ومقاييس يمكن مقارنتها دوليا لمختلف أنواع الهجرة، بما في ذلك التنقلات المتعددة على مدى الحياة، والهجرة الدائمة والمؤقتة والموسمية والعائدة والدائرية، لاستيعاب تنوع نظم الهجرة الداخلية والدولية وتعقيدها.

٧٤ - وتدعو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من مبادرات السياسة العامة بشأن الهجرة الدولية، بما فيها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية إلى إنتاج بيانات وإحصاءات بشأن الهجرة تفي بالغرض في الوقت المناسب. غير أن هناك ثغرات كبيرة تتطلب اتخاذ إجراءات. فليس من بين المؤشرات التسعة والعشرين لأهداف التنمية المستدامة التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالهجرة سوى ١٠ مؤشرات لها منهجيات ومعايير معمول بها دوليا وبيانات تصدر بانتظام. ويتعين أيضا وضع مبادئ توجيهية ترمي إلى توحيد المفاهيم والتعاريف المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية، استنادا إلى معايير الأمم المتحدة وتعريفها الحالية. ولا بد من تصنيف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية حسب الوضع من حيث الهجرة لرصد الفروق بين المهاجرين وغير المهاجرين، وبين مختلف فئات المهاجرين.

(٤٠) UN-Habitat, "Concepts, definitions and data sources for the study of urbanization: the 2030 Agenda for Sustainable Development", ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء، نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٧٥ - وتظل تعدادات السكان والمساكن مصدرا بالغ الأهمية للبيانات عن المدن بمختلف أنواعها وأحجامها، وعن الهجرة الداخلية والدولية. كما أن بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، مثل البيانات المجمعة في إطار الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات، وكذلك المصادر الإدارية التي تجمع بيانات متعلقة بالهجرة، تكتسي أهمية أساسية. وسيكون استخدام التكنولوجيات الجديدة لجمع البيانات مفيدا بصفة خاصة في تحسين كفاءة تجهيز البيانات ونشرها.

٧٦ - وللتعاون داخل البلدان وفيما بين البلدان والمناطق أهمية حاسمة في التصدي للثغرات في بيانات الهجرة. ومن الآليات الوطنية المنفذة في هذا الصدد تحسين التنسيق بين المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المسؤولة عن جمع البيانات المتعلقة بالهجرة. وبإمكان المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أيضا أن تسهم في هذا الإطار بتنسيق الجهود المتعلقة بوضع المنهجيات وجمع البيانات وتقديم المساعدة التقنية لتحسين بيانات الهجرة، بما فيها البيانات اللازمة لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة، وتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة.

٧٧ - ويمكن أن تشمل الخطوات الرامية إلى تحسين بيانات الهجرة إدراج أسئلة ذات صلة بالهجرة في جولة التعداد لعام ٢٠٢٠؛ واستخدام السجلات الإدارية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالهجرة ونشرها؛ وإدراج سؤال عن بلد المولد وبلد المواطنة في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية؛ وإقامة شركات مع القطاع الخاص للاستفادة من "البيانات الضخمة" في قياس الهجرة؛ وتعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات والمؤشرات المتعلقة بالهجرة واستخدامها دعما لوضع السياسات^(٤١).

سابعاً - توصيات

٧٨ - مع تزايد عدد الناس الذين يعيشون في المدن، يمكن أن يساعد حسن إدارة التحضر المدن في جني فوائد التكتل مع التقليل إلى أدنى حد من تدهور البيئة وغيره من الآثار السلبية للنمو الحضري. وللتخطيط الحضري أهمية بالغة في التطوير المستدام للبنى التحتية الحضرية اللازمة لإتاحة الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه المأمونة والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم والإسكان الملائم، للجميع، لا سيما فقراء المناطق الحضرية.

٧٩ - وينبغي أن يشمل التخطيط لتقديم الخدمات إلى سكان المناطق الحضرية والريفية النظر في سيناريوهات مختلفة لنمو المراكز الحضرية والمستوطنات الريفية المحيطة بها في المستقبل، مع مراعاة أنماط الهجرة الداخلية والتنقل والتوزيع المكاني للسكان.

٨٠ - وينبغي مراعاة احتياجات المرأة في صياغة السياسات وتنفيذها، بما في ذلك المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق، وحقوق الملكية والمشاركة السياسية. وينبغي إيلاء الأولوية لتحسين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، لجميع النساء، بمن فيهن المهاجرات.

(٤١) International Organization for Migration, Organization for Economic Cooperation and Development and United Nations, "Improving data for safe, orderly and regular migration"، متاح على الرابط التالي: http://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/stocktaking_un_iom_oecd.pdf

- ٨١ - وينبغي للحكومات الوطنية والمحلية تلبية احتياجات المسنين الذين يزداد عددهم بسرعة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، بسبل منها وضع سياسات ترمي إلى تشجيع الممارسات الصحية في سن الشيخوخة وتحسين سبل الاستفادة من الهياكل الأساسية والخدمات، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المسنين والأطفال المتروكين في المناطق الريفية.
- ٨٢ - وينبغي للحكومات المحلية، في شراكة مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني، أن تشجع إدماج المهاجرين وأسرتهم في المجتمع المضيف، مع كفالة حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم وإعمالها.
- ٨٣ - وينبغي للسلطات المحلية تشجيع ودعم المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات التي تمثل الفئات المهاجرة، في إطار الجهود الرامية إلى تحسين الإسكان والهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية للفقراء والحد من تعرض الفئات المنخفضة الدخل للأخطار البيئية.
- ٨٤ - وينبغي أن تهدف سياسات الهجرة إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية المحتملة للهجرة على البلدان الأصلية، بما في ذلك فقدان رأس المال البشري وانفصال الأسر، وإلى تحقيق أكبر قدر من الفوائد المحتملة بخفض تكاليف التحويلات المالية، وتشجيع الاعتراف بالمهارات والمؤهلات، وكفالة تحويل الاستحقاقات المكتسبة، ودعم مشاركة جماعات ومجتمعات المغتربين في البلدان الأصلية.
- ٨٥ - ويتعين وضع تعاريف وفئات موحدة لتعيين حدود المدن والتجمعات الحضرية، تيسيراً لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المتصلة بالتحضر المستدام.
- ٨٦ - وينبغي، عند الاقتضاء، وضع مفاهيم وتعاريف موحدة بشأن مواضيع مثل الهجرة الداخلية والدولية، والتنقل القصير الأجل، والهجرة الدائرية والعائدة.
- ٨٧ - ويلزم بذل جهود متضافرة للإسراع بوضع منهجيات لقياس مؤشرات التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة وتوليد بيانات عن الغايات الإنمائية الرئيسية المصنفة حسب الوضع من حيث الهجرة.
- ٨٨ - وينبغي للحكومات أن تسعى إلى تحسين المعلومات المتعلقة بالعناصر الديمغرافية للنمو الحضري، بما في ذلك النمو الناجم عن الهجرة الداخلية أو الدولية. ولا بد من هذه البيانات للتوصل إلى فهم أفضل لأنماط الهجرة إلى المدن ومنها، والروابط بين المناطق الحضرية والمواطن الأصلية.
- ٨٩ - ويمكن أن يتيح الاستشعار عن بعد والصور الساتلية تحسين فهم ”أثر المدن“، بما في ذلك تطوره على مر الزمن، بينما يمكن استخدام ”البيانات الضخمة“، مثل سجلات الهاتف الخليوي، لتوثيق أنماط الهجرة والتنقل المحلية وتحليلها.
- ٩٠ - ولدى وضع السياسات والمبادئ التوجيهية لاستخدام مصادر البيانات الجديدة، ينبغي للحكومات أن تحمي الخصوصية الفردية وسرية المعلومات، مع وضع آليات منظمة لتيسير اطلاع الجمهور على البيانات ذات الصلة التي يجمعها القطاع الخاص.

- ٩١ - وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني أن تعمل في شراكة من أجل تعزيز بناء القدرات والتعاون التقني، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في سبيل تحسين جمع البيانات عن المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية ونشرها وتحليلها على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي.
- ٩٢ - وينبغي جمع بيانات التعدادات عن سكان المناطق الحضرية والريفية وعن الهجرة الداخلية والدولية وتصنيفها ونشرها في الوقت المناسب. وينبغي تشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة لتقصير الوقت اللازم لجمع البيانات وتجهيزها ونشرها.
- ٩٣ - وينبغي توسيع وتعزيز جمع البيانات عن المهاجرين والهجرة على الصعيدين الداخلي والدولي عن طريق برامج الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، مثل الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات، واستخدام البيانات القائمة المستمدة من السجلات الإدارية.
- ٩٤ - وللتعاون داخل البلدان وفيما بين البلدان والمناطق أهمية حاسمة في التصدي للشغرات في بيانات الهجرة. وينبغي للمؤسسات الوطنية والجهات المعنية، بما في ذلك المكاتب الإحصائية والوزارات المكلفة بمسائل الهجرة، أن تنسق برامج جمع البيانات وتتبادل المعلومات المتاحة.
- ٩٥ - وينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية أن تنسق جهودها في وضع البرامج والمنهجيات وتقديم المساعدة التقنية من أجل تحسين جمع البيانات واستخدامها في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأن تيسر نجاح تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المقترح لكي يتم اعتماده في عام ٢٠١٨.